October 2011

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

الاجتماع المشترك

الاجتماع المشترك بين الدورة الثامنة بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الأربعين بعد المائة للجنة المالية

روما، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2011

تقرير مرحلي عن استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص

(مسودة)

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن المضمون الفني لهذه الوثيقة إلى:

السيدة لوريان ويليامز (Lorraine Williams)

المدير العام المساعد، مكتب الاتصالات والعلاقات الخارجية

الهاتف: 52311 -570 (06) 39+

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

موجز

1- طلب الاجتماع المشترك للجنتي البرنامج والمالية في دورته السابقة المعقودة في 23 مارس/ آذار 2011، إجراء استعراض استراتيجي لإقامة شراكات مع القطاع الخاص في دورته المقبلة. وأوصى الأعضاء أيضا بإدخال تعديلات على مخطط الإستراتيجية تتناول عددا من النقاط من بينها معايير ومبادئ اختيار الشركاء من القطاع الخاص، والخطوط التوجيهية، وتنسيق الأدوار مع الهيئات المتعددة صاحبة الشأن مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي[1].

2- وفي عام 2000، أصدرت المنظمة مبادئ وخطوطا توجيهية للتعاون مع القطاع الخاص. وتستند مسودة إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص إلى تلك المبادئ والخطوط التوجيهية، وتأخذ في حسبانها توصيات الأعضاء، وكذلك نتائج المشاورات الداخلية داخل المنظمة، وآراء لجنة الشراكات التي يرأسها المدير العام.

3- وبعد استعراض الأعضاء لوثيقة مسودة الإستراتيجية؛ سيجري تعديلها وتخضع لمزيد من المناقشة داخل المنظمة، وخاصة مع المكاتب الميدانية، لتعكس الشواغل والأولويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية. وستجري بشكل موازٍ مشاورات مع رابطات واتحادات القطاع الخاص التي لها أكبر أهمية بالنسبة لعمل المنظمة وولايتها، والتي تمثل مجموعة من القطاعات. وتضم هذه الرابطات والاتحادات أعضاء الكيانات الأساسية للمؤسسات الخاصة الهامة في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات والأغذية والتغذية والبيئة. وسيستمر الاستعراض والتشاور حتى أوائل عام 2012.

4- ويجري بالفعل تنفيذ عناصر من مسودة الإستراتيجية وتفعيلها، وخاصة العنصر المتعلق بممارسة العناية الواجبة في استعراض المنظمة للشركاء المحتملين من القطاع الخاص. وتتماشى هذه العملية مع أفضل الممارسات المتبعة على نطاق الأمم المتحدة ككل. ويتولى إجراء الاستعراض فرع الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في مكتب الاتصالات والعلاقات الخارجية، ثم يقدمه إلى اللجنة الفرعية المعنية باستعراض الاتفاقات المالية وغيرها من الاتفاقات التابعة للجنة الشراكات. وينفذ فرع الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص أنشطة أخرى تتماشى مع مسودة الإستراتيجية، تشمل إعداد قاعدة بيانات وإنشاء موقع شبكي جديد عن الشراكات مع القطاع الخاص لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

5- وستكمل إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص خطة للتنفيذ تكفل المشاركة المتعددة الأوجه للقطاع الخاص. وسيجري تحديث هذه الخطة بانتظام واستكمالها عن طريق مشاورات داخلية على مستويي المقر والميدان، ومشاورات مع أصحاب مصلحة مختارين من القطاع الخاص. وستوضع خطة تفصيلية أثناء وضع اللمسات النهائية على الإستراتيجية.

[1] الفقرات من 10 إلى 12 من الوثيقة CL 141/10.

6- وستقدم إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص بعد الانتهاء من وضعها، إلى الاجتماع المشترك للجنتي البرنامج والمالية الذي يعقد في عام 2012 ليجري مزيدا من النظر فيها. وسيكون في إمكان مجلس منظمة الأغذية والزراعة، الذي يعقد بعد ذلك، إقرار هذه الإستراتيجية.

التوجيهات المطلوبة من الاجتماع المشترك

- قد يرغب الاجتماع المشترك في أن يقر مسودة إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص، ويعترف بأهميتها في تعزيز تغيير ثقافة منظمة الأغذية والزراعة وإجراء إصلاح داخل المنظمة لدعم إقامة شراكات مستنيرة مع القطاع الخاص.
- قد يرغب الاجتماع المشترك في أن يعلق على مسودة الإستراتيجية من أجل ما يلي:

(1) إقرار أهميتها واستصواب العمل مع مؤسسات القطاع الخاص لدعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة؛

(2) تقديم توجيهات بشأن الانتهاء من وضع الإستراتيجية في عام 2012، بما في ذلك إجراء مشاورات على المستوى الميداني ومع القطاع الخاص بشكل مباشر، وبشأن وضع خطة في هذا الصدد والعناصر اللازمة لتنفيذها.

إستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص

(مسودة)

بيان المحتويات

أولا – المقدمة **5**

ألف– الأساس المنطقي 6

ثانيا – الأهداف والنطاق **7**

ألف– الأهداف 7

بـاء– تعريف القطاع الخاص والشراكات 7

جيم– النطاق 8

ثالثا – تعزيز الشراكات الناجحة مع القطاع الخاص **8**

ألف– فوائد توطيد التعاون 8

بـاء– الوضع الحالي للتعاون 9

رابعا – مجالات المشاركة **10**

ألف– حوارات السياسات 10

بـاء– وضع القواعد والمعايير 11

جيم– برامج التنمية والبرامج التقنية 12

دال– المجالات الشاملة لعدة قطاعات 13

الدعوة والاتصال 13

هاء– إدارة المعارف ونشرها 14

واو– تعبئة الموارد 14

زاي – فئات المساهمات المقدمة من القطاع الخاص 15

خامسا – المسؤولية الاجتماعية للشركات والعناية الواجبة **15**

ألف– المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الأغذية والزراعة 15

بـاء– العناية الواجبة 16

اختيار الشركاء من القطاع الخاص 16

جيم– إدارة المخاطر في المنظمة 18

سادسا– تنفيذ الإستراتيجية **19**

خطة *التنفيذ* **20**

أولا– المقدمة

1– في عالم يعاني فيه ما يزيد على مليار نسمة من الحرمان من الغذاء الكافي، لا يمكن لأي منظمة منفردة أو قطاع بمفرده حل مشكلة الجوع. وتولي المنظمة لذلك أهمية عليا للعمل في شراكات مع جميع أصحاب المصلحة، الحكوميين وغير الحكوميين ومن القطاع الخاص المعنيين، على الصعيد المحلي والقطري والإقليمي والدولي. ومن خلال توحيد القوى، ستتمكن المنظمة وشركاؤها من المساعدة بشكل أكثر فعالية في الجهود المبذولة على جميع الأصعدة للقضاء على الجوع والفقر المزمنين وتحسين إمكانية حصول الفئات الفقيرة والضعيفة على الأغذية. وتتيح أيضا الشراكات إمكانية حشد أفضل المعارف والقدرات المتاحة وتقديم أكثر الخدمات فعالية في العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

2– وتستجيب المنظمة للاحتياجات المتطورة وتواجه تحديات دولية جديدة وتدعم نهجها لتعزيز فعالية شراكاتها الرئيسية وعلاقاتها الخارجية. وأسفر هذا عن إستراتيجية تطبق على نطاق المنظمة خاصة بالشراكات، أُعتمدت في عام 2010، وتقر بوجود عدد كبير من الشركاء المهمين لعمل المنظمة، منهم منظمات المجتمع المدني، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية الزراعية. وتقدم هذه الإستراتيجية توجيهات إلى وحدات المنظمة وشركائها وتساعد في تيسير إقامة شراكات جديدة أو في تجديد الشراكات القائمة. وتسهم الإستراتيجية المطبقة على نطاق المنظمة بأسرها في تنفيذ الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010–2019.

3– وتتناول كذلك إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص بالتفصيل تقسيمات فرعية معينة للشراكات مع القطاع الخاص. وتستند إلى المبادئ والخطوط التوجيهية للمنظمة للتعاون مع القطاع الخاص المعتمدة في عام 2000، وإلى إطار الأمم المتحدة لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وإلى توصيات التقييم الخارجي المستقل[2]، وخطة العمل الفورية لتجديد المنظمة التي اعتمدها مؤتمر المنظمة[3]. وتستخلص علاوة على ذلك خبرة المنظمة الواسعة والطويلة في العمل مع القطاع الخاص على النحو المبين في نتيجة الاستعراض الشامل لشراكاتها مع القطاع الخاص.

4– ويتمثل لذلك الغرض من إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص في تعزيز وضع نهج استباقي للشراكات مع كيانات القطاع الخاص التي تسهم بشكل فعال في تلبية الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، مع المحافظة على نزاهة المنظمة وحيادها. وتهدف المنظمة إلى تقديم توجيهات إلى موظفي المنظمة في المقر والمكاتب الميدانية لإقامة شراكات فعالة مع كيانات القطاع الخاص.

5– وسيكمل إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص ما يلي:

- خطة للتنفيذ تتضمن طرائق المشاركة؛
- المبادئ والخطوط التوجيهية التي تقدم توجيهات تنفيذية عملية؛

[2] الفقرات من 857 إلى 865 والفقرة 884 من الوثيقة C 2007/7 A.1-Corr.1.

[3] الفقرة 49 من الوثيقة C 2008/4.

- أدوات وخدمات أخرى، تشمل قاعدة بيانات بشأن شراكات المنظمة مع القطاع الخاص، وتوثيق الدروس المستفادة، وتدريب الموظفين، ومكتب المعاونة.

إطار عمل الأمم المتحدة

يستند إطار عمل الأمم المتحدة في مجال السياسات إلى ركيزتين:

1- *الخطوط التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال*، التي اعتمد التصور الحالي لها في عام 2009 والمطبقة في أمانات الأمم المتحدة وهيئاتها المدارة بشكل مستقل. وتقدم تعاريف وتوجيهات تتعلق بالمشاركة مع القطاع الخاص.

2- وتعكس الخطوط التوجيهية المشار إليها أعلاه المبادئ التوجيهية العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة في مجالات البيئة والعمل وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد. وقد أطلق الاتفاق العالمي في عام 1999 كائتلاف طوعي يدعو قادة الأعمال إلى مواءمة ممارسات شركاتهم مع الأهداف المتفق عليها دوليا. ويمتثل الأعضاء لهذه المبادئ ويقدمون تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذها استنادا إلى السياسات العالمية للأمم المتحدة، ويتبادلون أفضل الممارسات.

الإطار الاستراتيجي للمنظمة

يحدد الإطار الاستراتيجي للفترة 2010–2019 غايات الأعضاء وأهدافهم الإستراتيجية الرامية إلى القيام، من خلال المنظمة، بإنشاء عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية. ويحدد الإطار الاستراتيجي الشراكات والتحالفات باعتبارها واحدة من الوظائف الرئيسية في جميع مجالات عمل المنظمة. وتوفر النتيجة التنظيمية خاء–3 بشأن الشراكات والتحالفات وتحدد المؤشرات والأهداف التي تكفل إدماج الشراكات في تخطيط المنظمة، بالاقتران بإجراء رصد وتقييم مناسبين للنتائج.

ألف– الأساس المنطقي

6– في العقود الأخيرة، طرأت تحولات متزايدة على حوكمة الأغذية والزراعة على أساس عالمي نتيجة للتجديدات التي حدثت في الموارد والابتكارات التكنولوجية والمعرفية والمالية والإدارية. ويتزايد دور القطاع الخاص في التنمية، وكثيراً ما يكون هو مصدر هذه التحولات. ويضع هذا القطاع الخاص على صلة بمهمة المنظمة بجميع جوانبها تقريبا على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

7– ويمكن أن تساعد المشاركة الفعالة مع القطاع الخاص في مكافحة الجوع وسوء التغذية من خلال تعزيز عمل المنظمة في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات وإدارة الموارد الطبيعية، وسلسلة القيمة الغذائية بدءا من المُزارع إلى المستهلك. ومن خلال الحوار والتشاور مع القطاع الخاص، تكفل المنظمة أن يعكس دعمها لصنع القرار والسياسات والبحث العلمي مصالح جميع قطاعات المجتمع. ويمكن لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص أن يقدموا مساهمات رئيسية إضافية لعمل المنظمة في المجالين الفني والمؤسسي وفي بناء القدرات والدعوة والدعم التقني.

ثانيا- الأهداف والنطاق

ألف- الأهداف

8- تهدف الإستراتيجية المقترحة إلى تعزيز تطوير الشراكات مع كيانات القطاع الخاص التي تسهم بشكل فعال في تلبية الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، مع المحافظة في الوقت نفسه على نزاهة المنظمة وحيادها.

9- وبشكل أكثر تحديدا، تهدف إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص إلى ما يلي:

- **وضع وتنفيذ مبادرات استباقية** للمشاركة أو التعاون أو إقامة شراكات مع كيانات القطاع الخاص لزيادة فعالية تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للمنظمة؛
- **وضع وتطبيق مبادئ وإجراءات هادية** لضمان اتباع نُهج منسقة وثابتة، تتماشى مع الإستراتيجية المتبعة على نطاق المنظمة لإقامة الشراكات، وإطار الأمم المتحدة للتعاون مع القطاع الخاص؛
- **المشاركة بفاعلية في مبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة** والاضطلاع بدور رائد في المبادرات المتصلة بمجالات لها صلة بولاية المنظمة؛
- **تعزيز القدرات الداخلية للمنظمة** للتفاعل بشكل فعال مع القطاع الخاص.

باء- تعريف القطاع الخاص والشراكات

10- يضم القطاع الخاص مؤسسات أو شركات تهدف إلى تحقيق الربح، بغض النظر عن حجمها أو هيكل ملكيتها أو ما إذا كانت مسجلة بصفة قانونية أو غير مسجلة. ويشمل القطاع الخاص جميع قطاعات الأغذية والزراعة والغابات ونظم مصايد الأسماك، بدءا من خدمات الإنتاج إلى خدمات الاستهلاك المرتبطة بها، مثل التمويل والاستثمار والتأمين والتسويق والتجارة، وجميع أنواع المؤسسات بدءا من المزارع الأسرية إلى الشركات العالمية.

11- ورغم أن المنظمة تعتبر القطاع الخاص قطاعا يضم نطاقا واسعا من الكيانات التي تتراوح بين مؤسسات المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المنخفضة الدخل وأضخم الشركات الدولية، فإن هذه الإستراتيجية تركز مع ذلك على القطاع الخاص الربحي، المفهوم أنه يضم: الشركات أو الأعمال الفردية، والمؤسسات المالية الخاصة، والرابطات الصناعية والتجارية، والمؤسسات الخاصة، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمؤسسات ذات الأغراض الخاصة والائتلافات والاتحادات، التي وإن تكن لا تهدف إلى الربح رسميا، فإنها تمثل مصالح ربحية. وينطبق هذا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المنخفضة الدخل وكذلك على الشركات الدولية الأكبر.

12- وتعرف الإستراتيجية المطبقة على نطاق المنظمة الخاصة بالشراكات مصطلح الشراكات بأنه *"التعاون والتآزر بين وحدات المنظمة والأطراف الخارجية في عمل مشترك أو منسق لتحقيق هدف عام. وهي تشمل علاقة تسهم فيها جميع*

الأطراف في تحقيق النواتج وإنجاز الأهداف أكثر من كونها علاقة مالية فقط ". وتهدف الشراكات إلى تقاسم المصالح المشتركة والأصول والمهارات المهنية لتعزيز المصالح الأعم التي تحقق فائدة المجتمعات.

جيم- النطاق

13- تهدف هذه الإستراتيجية إلى إشراك كيانات القطاع الخاص في دعم أنشطة المنظمة والتأثير في الممارسات الأساسية لقطاع الأعمال دعما لأهداف الأمم المتحدة. ومن شأن إقامة تعاون وشراكات بين المنظمة والقطاع الخاص أن يحسن فعالية العمل الذي تقوم به المنظمة عن طريق ما يلي: تيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ القواعد والسياسات الدولية؛ وإشراك نطاق واسع من الجهات الفاعلة الوطنية في البرامج الوطنية؛ وتعبئة الموارد البشرية والمالية للقطاع الخاص لدعم الخطط والأنشطة المملوكة وطنيا.

ثالثا- تعزيز الشراكات الناجحة مع القطاع الخاص

14- سيؤدي إقامة شراكات مع القطاع الخاص إلى إدماج خبرة القطاع الخاص ودرايته الفنية في عمل المنظمة، وبالتالي في أطر التخطيط القطرية. وينطوي هذا على إمكانية تهيئة بيئة تمكينية لتعزيز الاستثمار في قطاع الأعمال والاستثمار عموما، وزيادة التعاون في مجالات إدارة جودة وسلامة الأغذية ومراقبتها، ومواءمة النظم القطرية لجودة وسلامة الأغذية وفقا للمتطلبات الدولية؛ وتطوير آليات السوق لتقليل تكلفة المعاملات والمعلومات وإدارة المخاطر. ويمكن أن يؤدي أيضا إلى زيادة الاستثمار في الزراعة والحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها؛ وتعزيز نظم الزراعة التجارية وإدارة الموارد الطبيعية؛ وتعزيز قدرات تنظيم المشاريع الخاصة على المستوى القطري؛ وقبل كل شئ زيادة إنتاج الأغذية وتوزيعها وتوافرها في البلدان الفقيرة.

ألف- فوائد توطيد التعاون

15- في ما يلي الفوائد المتوقعة للتعاون بين المنظمة والقطاع الخاص:

- تحسين فهم الأدوار المختلفة التي تؤديها الشركات الخاصة والمؤسسات الأخرى التي تمثل مصالح قطاع الأعمال في السلاسل الغذائية الزراعية ونظمها، محليا وعالميا، وإجراء اتصالات أوسع مع تلك الجهات صاحبة المصلحة؛
- الاطلاع على المعلومات والبيانات والابتكارات العلمية وأوجه التقدم الحالية المتاحة عن الموضوع في القطاع الخاص؛
- زيادة تقديم القطاع الخاص الربحي لخبراته القيمة والدروس المستفادة للمساعدة في تعزيز تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنمية الأسواق المحلية وتعزيز سلاسل القيمة المستدامة؛
- تنمية عملية الشركات المسؤولة اجتماعيا على نطاق العالم وخاصة تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الأغذية والزراعة؛
- زيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين؛
- تهيئة بيئة تمكينية لقطاع الأعمال والاستثمار وزيادة التعاون في مجالات إدارة جودة وسلامة الأغذية ومراقبتها؛

- زيادة الاستثمار في الزراعة وتعزيز الزراعة التجارية ونظم إدارة الموارد الطبيعية على المستوى المحلي؛
- زيادة تنظيم المشاريع الخاصة على المستوى القطري، مما يؤدي إلى خلق وظائف وزيادة كفاءة آليات السوق لتقليل تكاليف الصفقات والمعلومات؛
- زيادة إنتاج الأغذية وتوزيعها وتوافرها في البلدان الفقيرة وتحسين التغذية.

16- وتوجد، لدى النطاق الواسع لكيانات القطاع الخاص، مجموعة من الأسباب التي تجعل هذه الكيانات مهتمة بالدخول في شراكات مع المنظمة. وضمن الشراكات الحالية، تشمل هذه الكيانات ما يلي: الجهات المعنية بالنقاش الدائر عن السياسات وتحديد المعايير وتبادل المعلومات والاستثمار المشترك.

17- ويتمثل الهدف في تهيئة مجالات تحقق فائدة الجميع، وتسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة لصالح الدول الأعضاء.

باء- الوضع الحالي للتعاون

18- تركزت تجربة منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص، بشكل خاص، على بيئة السياسات وتحسين قدرة منظمات وتعاونيات المنتجين العالمية والإقليمية؛ وقطاع الأعمال التجارية والصناعية في سلسلة القيمة الغذائية وما يتصل به من سلع وخدمات زراعية؛ والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وخلص حصر أجري في عام 2008 إلى ما يلي:

- أن التشاور مع رابطات القطاع الخاص ييسر تحديد الأنشطة المشتركة وتخطيطها وتنفيذها؛
- أن الشراكات المتعلقة بتعزيز المعرفة ونشرها ثبت أنها مثمرة؛
- أن الحوار مع القطاع الخاص عن الزراعة والأغذية يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في وضع السياسات العالمية؛
- أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تعزز الابتكار التقني؛
- أن المؤسسات الخاصة تقدم تمويلا بشكل متزايد إلى برامج المنظمة المختلفة؛
- أن الشراكات قد تفرض مخاطر على الفاو يلزم تحديدها وإدارتها، وخاصة عندما ينظر إلى الأنشطة المشتركة على أنها تؤثر على استقلالية المنظمة وسمعتها؛
- أن ممثلي القطاع الخاص يشاركون ويتعاونون في تحديد القواعد والمعايير ويدعمون إعداد الأدلة التقنية لضمان جودة واستمرارية إنتاج الأغذية وسائر المنتجات الزراعية وتجهيزها وتخزينها ونقلها وتسويقها.

19- وحدد الحصر مجالين رئيسيين للتعاون مع القطاع الخاص هما: (1) العمل المتعلق بالسياسات ووضع المعايير؛ (2) والبرامج التقنية المنفذة على المستوى الميداني. وفي مجال السياسات، تؤدي المنظمة دورا تيسيريا رئيسيا في التفاوض بشأن السياسات والخطوط التوجيهية الدولية ومدونات قواعد السلوك وتنفيذها. ويجري إشراك ممثلي القطاع الخاص في مختلف العمليات التي تضم أصحاب المصلحة المتعددين ذوي الصلة بهذا العمل.

20- وحددت أيضا عملية الحصر عددا من المجالات التي تستلزم مزيدا من الاهتمام:

- ضرورة القيام بشكل منتظم بتحديد التضارب المحتمل في المصالح الذي يمكن أن يؤثر على مصداقية وحيادية المنظمة. وينطبق هذا الخطر على وجه الخصوص على مجالات وضع السياسات وتحديد المعايير، بل وأيضا على البرامج التقنية. وقد أنشئت آليات لتقييم وإدارة المخاطر المحتملة.
- محدودية الوعي بإجراءات إقامة التعاون، أدت إلى اعتقاد بأنها مطولة ومعقدة.
- الاحتياج الكبير والطلب القوي على توفير التدريب وبناء القدرات لموظفي المنظمة.

رابعا- مجالات المشاركة

21- تحدد الإستراتيجية ثلاثة مجالات رئيسية للتعاون: *حوار السياسات، ووضع القواعد والمعايير، وبرامج التنمية والبرامج التقنية*، فضلا عن ثلاثة مجالات مشتركة بين القطاعات هي: *الدعوة والاتصال، وإدارة المعارف ونشرها، وتعبئة الموارد*.

ألف- حوار السياسات

22- يحظى دور المنظمة كجهة ميسرة للشراكات بين القطاعين العام والخاص ولعمليات أصحاب الشأن المتعددين باعتراف واسع النطاق. وتضفي مشاركة القطاع الخاص في حوار السياسات شفافية ووجهات نظر وتوازنا على النقاش وصنع القرارات، وتكفل أخذ مصالح جميع قطاعات المجتمع في الاعتبار.

23- ولتيسير المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في هذا المجال، تقدم منظمة الأغذية والزراعة ما يلي:

- المشورة والمعلومات لمساعدة القطاع العام على فهم الأدوار المحتملة الداعمة التي يمكن أن تقوم بها الشركات الخاصة في كافة مراحل سلسلة المواد الغذائية الزراعية، من المستويات المحلية إلى العالمية، وطرائق تهيئة بيئة مواتية؛
- إعداد مقترحات لإصلاحات تهدف إلى تخفيض تكلفة المعاملات، وتشجيع المنافسة، وزيادة حوافز نمو صناعات ومشاريع المواد الغذائية الزراعية؛
- توفير الدعم لتقييم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتفاوض بشأنها وتنميتها من أجل تسهيل الاستثمارات في القطاع الزراعي وتشجيعها؛
- تعزيز القدرة المؤسسية للقطاع العام لكي يعمل مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على تجديد سلسلة القيمة الزراعية، وتنمية السوق والمنتجات والخدمات المالية الزراعية والاستثمار وأنظمة توريد المدخلات؛
- تشجيع عمليات تطوير السياسات المتعلقة بأصحاب الشأن المتعددين من خلال تعزيز إشراك أصحاب الشأن على نطاق واسع على الصعيدين الوطني والدولي. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، تقوم بدور خاص هيئات حكومية دولية، مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي، والتحالفات ضد الجوع وسوء التغذية.

وفي ما يلي مثال على سياسة المنظمة للمشاركة في حوار السياسات:

لجنة الأمن الغذائي العالمي

لجنة الأمن الغذائي العالمي هي هيئة حكومية دولية تعمل كمنتدى لاستعراض ومتابعة السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك الإنتاج والحصول المادي والاقتصادي على الأغذية. وتضم قائمة المشاركين، جهات منها رابطات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية.

باء– وضع القواعد والمعايير

24– تقوم منظمة الأغذية والزراعة بدور رئيسي في الدعوة إلى عقد الاجتماعات وتيسير المفاوضات وتنفيذ المدونات الدولية لقواعد السلوك ومعايير سلامة وجودة السلع الغذائية وغيرها من السلع، وسائر الأطر المعيارية المتفق عليها دوليا. وتتمتع المنظمة بالفعل بعلاقة قوية وطويلة مع القطاع الخاص في هذا المجال. وركزت، في هذا الصدد، على اتحادات ورابطات القطاع الخاص، التي تشارك بانتظام وتتعاون في العديد من المشاورات والاجتماعات والموائد المستديرة، ودعمت تنمية المشورة العلمية وإنتاج العديد من الأدلة التقنية بشأن الممارسات الجيدة.

25– ومن أجل ضمان الاستفادة القصوى من مشاركة القطاع الخاص في عمليات وضع المعايير وتقليل مخاطر التضارب المحتمل في المصالح، يرمي التعاون في هذا المجال من مجالات العمل إلى ما يلي:

- مواصلة التشاور المنتظم مع القطاع الخاص من خلال الشبكات ورابطات قطاع الأعمال وآليات التنسيق لضمان سماع وجهات نظرها في عمليات وضع المعايير وتسهيل احترام وتنفيذ الصكوك الدولية؛
- إشراك القطاع الخاص في تعزيز التنسيق على امتداد سلسلة القيمة مما يشجع الممارسات المسؤولة والشفافية على جميع مستويات عملية الإنتاج؛
- توفير منهاج مستقل للتفاعل بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص.

وفي ما يلي مثال على مشاركة المنظمة في وضع القواعد والمعايير:

الدستور الغذائي

تأسست هيئة الدستور الغذائي لحماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات النزيهة في تجارة الأغذية. وتقوم الهيئة بوضع المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتغذية والنصوص ذات الصلة التي تشكل حاليا مقاييس يجري في مواجهتها تقييم التدابير واللوائح الوطنية لسلامة الأغذية (إشارة صريحة إلى معايير الدستور الغذائي في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية). وتعمل الهيئة مع العديد من أصحاب المصلحة في تطوير هذه المعايير، بما في ذلك منظمات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي مُنحت مركز المراقب. ويجوز لهذه المنظمات تقديم تعليقات مكتوبة والتدخل خلال اجتماعات اللجنة / الهيئة وفقا لتقدير الرئيس.

اللجنة الاستشارية للورق والمنتجات الخشبية

اللجنة الاستشارية للورق والمنتجات الخشبية هي جهاز دستوري للمنظمة يتألف من كبار المديرين التنفيذيين من القطاع الصناعي الخاص في جميع أنحاء العالم، وهدفها الرئيسي تقديم توجيهات بشأن الأنشطة وبرنامج العمل عن القضايا ذات الصلة بصناعة الورق ومنتجات الغابات.

جيم- برامج التنمية والبرامج التقنية

26- باستطاعة القطاع الخاص استكمال عمل منظمة الأغذية والزراعة على صعيد السياسات والعمل التقني وفي الميدان. فالشركات الخاصة المحلية يمكنها أن تحسِّن تنفيذ الأنشطة والبرامج الميدانية وأن تكون مكمّلة للمؤسسات المحلية والقطرية، بينما يمكن للشركات الدولية المتوسطة والكبيرة الحجم أن تقدم الدعم إلى المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بحيث تعزز القدرة والنمو الاقتصادي على المستوى القطري.

27- والهدف من العمل مع شركاء من القطاع الخاص في هذا المجال هو دعم صغار المنتجين والمصنعين والمسوقين، فضلا عن مشروعات المزارع ومنظماتها أو اتحاداتها أو تعاونياتها التي تواجه حاليا ضغوطا موازية من الأسواق الآخذة في العولمة وتزايد الطلب المحلي والقطري. ومن شأن دعم توسيع نطاق هذه الكيانات المحلية، أن يسهم في تحسين السلع والخدمات المقدمة إلى من يعانون من الفقر وسوء التغذية، وفي توسيع نطاق توفير المزيد من الفرص الاقتصادية.

28- والمنظمة قادرة، في الحالات التي تكون فيها الجهات المحلية الفاعلة في القطاع الخاص والمؤسسات المحلية والقطرية ضعيفة، على القيام بإعداد ما يلي:

- مشاريع موجهة لتعزيز قدرات القطاع الخاص على توليد المنافع العامة لقطاعي الأغذية والزراعة؛
- مبادرات مشتركة لتجريب الابتكارات في مجال الأمن الغذائي، باعتبارها منافع عامة، وذلك تحت الإشراف الفني لمنظمة الأغذية والزراعة؛

- مساعدة المؤسسات الوطنية في البلدان الأعضاء في تجهيز أدوات للرصد والتقييم وإدارة المخاطر لتحسين شفافية وفعالية البرامج والأنشطة التي وضعت في شراكة مع قطاع الأعمال.

دال– المجالات الشاملة لعدة قطاعات

الدعوة والاتصال

29– تتوافر، في مجالي الدعوة والاتصال، كثير من فرص التعاون الرامية إلى دعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.

30– ويقدم يوم الأغذية العالمي وحملة تليفود مثالين رئيسيين للمناسبات التي يرعاها القطاع الخاص، ويُنظمان أساسا على المستوى القطري. ويقدم القطاع الخاص أيضا التبرعات العينية والخدمات لتحسين إبراز وفعالية المبادرات العالمية والمحلية لتوعية الجمهور.

31– ويهدف التعاون في هذا المجال من مجالات العمل إلى ما يلي:

- إبقاء أولويات المنظمة على جدول الأعمال العالمي الجماهيري، وبخاصة: الحق في الغذاء، ومكافحة الجوع، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة؛
- حشد دعم القطاع الخاص لأنشطة الاتصال والدعوة المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني والمتصلة بالأغذية والزراعة.

وفي ما يلي أمثلة لمشاركة المنظمة في مجال الدعوة والاتصال:

يوم الأغذية العالمي

يُحتفل بيوم الأغذية العالمي في جميع أنحاء العالم في 16 أكتوبر/تشرين الأول، وهو تاريخ تأسيس منظمة الأغذية والزراعة، وهو وسيلة هامة لزيادة التوعية بالجوع والقضايا ذات الصلة. ويتم تنظيم مناسبات هامة في مقري منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة، ويُحتفل باليوم في أكثر من 140 بلدا بإجراء مناقشات بين مختلف أصحاب الشأن عن الأمن الغذائي، وإطلاق برامج وأنشطة أخرى. ويساهم القطاع الخاص في يوم الأغذية العالمي بعديد من الطرق المختلفة، من خلال رعاية المناسبة والتعاون في جهود الدعوة والاتصال.

حملات تليفود

استكملت منذ عام 1997 الاحتفالات بيوم الأغذية العالمي بحملات تليفود، الرامية إلى تعبئة الوعي العام، وتعزيز الدعوة وجمع التبرعات لدعم المشاريع المحلية. وحملات تليفود تعد مصدرا مهما لتطوير المشاريع المحلية الصغيرة التي تستهدف أشد الفئات ضعفا. ومساهمات القطاع الخاص ضرورية لزيادة الوعي وتعبئة الجهود من أجل وضع حد للجوع في أنحاء العالم.

مشروع وضع حد للجوع

مشروع وضع حد للجوع هو عبارة عن التماس على شبكة الانترنت من أجل الحصول على توقيعات يصل عددها إلى مليون توقيع للضغط على السياسيين والحكومات للعمل على مواجهة الجوع.

هاء- إدارة المعارف ونشرها

32- تهدف مجموعة واسعة من أنشطة المنظمة إلى تزويد المجتمع الدولي بمعلومات ومعارف محايدة متعلقة بالأغذية والزراعة. وغالبا ما تطلب المنظمات العامة والخاصة الدولية المشورة الفنية من الفاو. ويسهم القطاع الخاص في معارف المنظمة وقدرتها البحثية من خلال تقديم بيانات، عن أمور منها اتجاهات السوق، والتكنولوجيات المستجدة. ويُطلب من المنظمة أيضا بشكل متزايد تقديم الخبرة الفنية للقطاع الخاص المتصلة بالآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطته.

33- ويمكن للمعارف والتكنولوجيا المتوافرتين للقطاع الخاص تقديم مساهمات هامة للصالح العام. وتشجع المنظمة على تبادل ونشر هذه المعلومات من خلال شبكات عالمية على امتداد سلسلة القيمة. ويشتمل التعاون في هذا المجال على ما يلي:

- زيادة الاستفادة من بحوث وتكنولوجيات القطاع الخاص من خلال تطبيقها على مجالات تحقق الصالح العام (على سبيل المثال أنظمة رسم الخرائط المتعلقة بإدارة الأراضي، والتكنولوجيا الساتلية)؛
- زيادة الصلات، وإنتاج المعارف وتبادلها، على امتداد سلسلة القيمة لدعم التنمية الريفية المستدامة.

ومن الأمثلة على مشاركة المنظمة في مجال إدارة المعارف ونشرها ما يلي:

برنامج الوصول إلى البحوث العالمية على الإنترنت في مجال الزراعة

يتيح برنامج الوصول إلى البحوث الزراعية على الإنترنت في مجال الزراعة، الذي أنشأته منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع كبار الناشرين، الفرصة للمؤسسات العامة في البلدان النامية للاطلاع المجاني أو بتكلفة منخفضة على المجلات العلمية الرئيسية (ما مجموعه 1 300) في مجالات العلوم الزراعية والإيكولوجية والعلوم البيئية والاجتماعية ذات الصلة.

مشروع ديمترا

مشروع ديميترا هو مشروع للمعلومات والاتصال قائم على المشاركة ويسهم في تحسين التركيز على سكان الريف، والمرأة بشكل خاص.

شبكة المعلومات السمكية FishInfo

تم إنشاء شبكة المعلومات السمكية FishInfo لمساعدة قطاع مصايد الأسماك في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في ما يقدمه من خدمات للقطاع الخاص الصناعي والحكومات.

واو- تعبئة الموارد

34- تشكل تعبئة الموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد أمرا أساسيا في تنفيذ برنامج عمل المنظمة. فالمساهمات الطوعية أصبحت تغطي تدريجيا ما يقرب من نصف مجموع الميزانية عموما. ويمكن لكيانات القطاع الخاص أن تقدم موارد بشرية ولوجستية وإدارية ومالية. وبزغت المؤسسات الخاصة كمصادر هامة بشكل متزايد لدعم البحوث ووضع البرامج وتنفيذها.

ويمكن لها أن تسهم في جمع الأموال على الصعيد العالمي ورعاية الأنشطة على جميع المستويات، وتحسين فعالية التنفيذ الوطني للسياسات والبرامج.

35- وتماشيا مع إستراتيجية تعبئة الموارد وإدارتها، تقوم المنظمة بما يلي:

- التعاون مع الشركاء الرئيسيين في القطاع الخاص في استراتيجيات لجمع الأموال في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛
- وضع نهج مشترك لبرمجة الموارد واستخدامها، عند الاقتضاء؛
- توثيق حجم الموارد البشرية وغيرها من الموارد التي حشدها شركاؤها من القطاع الخاص للمشاركة في مناسبات وبرامج كبرى توجه التخطيط المستقبلي.

زاي- فئات المساهمات المقدمة من القطاع الخاص

36- تقر المنظمة ثلاث فئات رئيسية من المساهمات التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص لبرامجها ومشاريعها:

- *الخبرة الإدارية والتكنولوجية والعلمية*. تنطوي هذه الفئة على تبادل الخبرات في مجالي الموارد البشرية والبحث والتطوير، بما في ذلك المساهمة في حوار السياسات وعمليات وضع المعايير. ويؤثر نقل المعرفة تأثيرا ايجابيا على الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي على المستويين القطري والدولي وفي جميع قطاعات منظومة الأغذية.
- *تمويل المشاريع*. يمكن أن يدعم التمويل المباشر لبرامج أو مشاريع التنمية الميدانية الأنشطة الإنمائية التي تقوم بها المنظمة والبلدان الأعضاء. وتندرج الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضمن هذه الفئة.
- *المساهمات العينية*. يمكن أن تكون التبرعات العينية مفيدة في بعض حالات الطوارئ، وقد تشمل بعد التحقق من الاحتياجات المدخلات والأدوات والمعدات الزراعية وتقديم الخدمات في هذا المجال. ويمكن لهذه التبرعات أن تكمل أيضا الموارد اللازمة لحملات الاتصال والدعوة التي تسهم في تعزيز أثر المنظمة.

خامسا- المسؤولية الاجتماعية للشركات والعناية الواجبة

ألف- المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الأغذية والزراعة

37- تُعرَّف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها إدماج الممارسات المستدامة في قطاع الأعمال، وبالتحديد كيف يمكن للشركات إدارة أعمالها الأساسية، والعمل الخيري ومشاركتها في الحوار حول السياسات العامة. وتشير المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى الأبعاد الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية الثلاثية الأساس: الناس والكوكب والربح. والهدف من المسؤولية الاجتماعية للشركات هو تعزيز المسؤولية عن أعمال الشركة وتعزيز الأثر الإيجابي على البيئة والمستهلكين والعاملين والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة وجميع الأعضاء الآخرين في المجال العام.

38- وتقوم المنظمة بدور رائد في وضع إطار مرجعي للزراعة المستدامة بيئيا، يشكل عاملا مهما للمسؤولية الاجتماعية لشركات الأغذية والزراعة. وتشرك المنظمة القطاع الخاص في تطوير هذا الإطار، بما يعكس وجهات نظره، ويعزز اعتماد مبادئ الاستدامة. وستشجع المنظمة تعميم هذه المبادئ من خلال مبادرات دولية مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي، والالتزام على جميع المستويات بالمعايير الدولية ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأعمال الزراعية والقطاعات الأخرى ذات الصلة.

باء- العناية الواجبة

39- سيستلزم اعتماد نهج صريح واستباقي إزاء الشراكات مع القطاع الخاص آليات كافية لتحديد وإدارة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على سمعة المنظمة كوكالة حكومية دولية فنية محايدة. وتنطوي هذه العملية على الاختيار الاستراتيجي للشركاء، والاتفاقات الواضحة المعالم، والرصد والتقييم.

اختيار الشركاء من القطاع الخاص

40- توفر المبادئ التوجيهية العامة بشأن الشراكات، المستخلصة من الإستراتيجية الخاصة بالشراكات على نطاق المنظمة، الإطار العام لاختيار الشركاء.

المبادئ العامة للإستراتيجية الخاصة بالشراكات على نطاق المنظمة

- ينبغي أن تؤدي الشراكة إلى إضافة قيمة واضحة تحقق نفعا متبادلا من حيث النتائج ذات الصلة بالغايات والأهداف المشتركة، بالمقارنة بالتكاليف والعراقيل.
- ينبغي أن تخدم الشراكة كوسيلة لزيادة فعالية دعم الحوكمة الدولية للزراعة والتنمية الزراعية، بسبل منها الرصد القائم على النتائج وإدماج الدروس المستفادة، تمشيا مع غايات المنظمة وأهدافها الإستراتيجية.
- بناءً على التعاون المستمر، ينبغي أن تستند الشراكات الجديدة إلى المزايا النسبية لكل شريك.
- ينبغي تحديد طبيعة دور المنظمة في الشراكة، والذي يمكن أن يكون دور الرائد أو الميسر أو المشارك، وفقا لطبيعة وأهمية المدخلات والخدمات التي ستقدم.
- يجب أن تحافظ المنظمة في جميع الأوقات على دورها الحيادي وغير المتحيز في الشراكات وأن تتصرف بطريقة شفافة بينما تتفادى، في الوقت ذاته، أي تضارب في المصالح.
- ينبغي أن يأخذ تنفيذ الشراكات العالمية في الحسبان الظروف والاحتياجات على الصعيدين الإقليمي والقطري.

41- وتعمل هذه المبادئ العامة كإطار للمبادئ والخطوط التوجيهية للتعاون مع القطاع الخاص التي صدرت لأول مرة في عام 2000. وتتماشى هذه المبادئ والخطوط التوجيهية مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة لقطاع الأعمال، والمبادئ المماثلة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي. ومن المتوقع أن تلتزم جميع شراكات المنظمة مع القطاع الخاص بهذه المبادئ:

- **التوافق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والاتفاقات الدولية**

الامتثال الجوهري والاتساق مع المبادئ التوجيهية المشتركة للأمم المتحدة شرط مسبق لإقامة شراكة مفيدة للجميع.

- **التوافق مع مهمة المنظمة وولايتها وأهدافها وبرنامج عملها**

يجب أن تكون أنشطة الشراكة متسقة مع اختصاصات المنظمة، وينبغي أن تعزز فعالية برنامج عملها. ولا تدخل المنظمة في شراكة مع المنظمات أو المؤسسات التي تحكم المنظمة على منتجاتها أو برامجها أو أساليب عملها بأنها غير أخلاقية أو مشينة أخلاقيا للولاية المنوطة بها؛ أو في شراكات يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوض مصداقية المنظمة مع حكومات الدول الأعضاء باعتبارها جهة مشرفة على صناديق التبرعات والأموال.

- **الأهداف المشتركة والمنافع المتبادلة**

من المقتضيات الأساسية للشراكات تحقق توافق في المهمات والولايات، فضلا عن الأهداف الطويلة الأجل، مع الشركاء المحتملين.

- **عدم التفرد بأي معاملة تفضيلية أو ميزة غير عادلة أو تأييد**

لن تدخل المنظمة في اتفاق مع واحد أو أكثر من الشركاء إذا كان يستبعد الحق في التفاوض على ترتيبات مماثلة مع شركاء آخرين.

- **الحياد والنزاهة**

يجب أن تضمن الشراكات الحفاظ على حياد المنظمة وعدم تعريض سلامتها واستقلالها وسمعتها للخطر. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون إشهار المصالح صريحا للقيام بأعمال وضع السياسات والمعايير وإنتاج ونشر المعارف المدرجة في اتفاق الشراكة.

- **خضوع جميع الأطراف للمساءلة مع تحديد مسؤوليات واضحة متفق عليها**

سيجري تصميم أنشطة الشراكة وتنفيذها بطريقة تكفل وجود مسؤوليات واضحة ومتفق عليها وخضوع جميع الشركاء للمساءلة.

- **الشفافية**

ستكون مبادرات المنظمة/القطاع الخاص شفافة تماما. وستتاح المعلومات المتعلقة بالأنشطة المتفق عليها للجمهور ويمكن إدراجها في الوثائق التي تقدم لهيئات إدارة المنظمة. وفي حالات أنشطة الشراكة التي تكون السرية فيها ضرورية أو تكون فيها المعارف المسجلة الملكية عاملا، فيجوز أن يتم الاتفاق على استثناءات من الشفافية الكاملة على أساس معايير محددة بدقة واتفاقات صريحة.

- **الاستدامة**

ينبغي تخطيط أنشطة الشراكة بحيث تعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والاستفادة المثلى من موارد الشركاء. وينبغي أن تُدرج في تصميم المشاريع عملية متفق عليها بشكل متبادل لرصد وتقييم مشاريع الشراكة.

- **احترام الملكية الفكرية في توفير المنافع العامة**

سيجري تشاور واتفاق مسبقان بين المنظمة والشركاء من القطاع الخاص بشأن الأنشطة المحددة التي يمكن أن تُنتج موادً خاضعةً لحقوق الطبع، أو براءات الاختراع، أو أي ولايات أخرى متعلقة بالملكية الفكرية.

- **المصداقية العلمية والابتكار**

ينبغي أن يكون من الممكن الدفاع عن أنشطة الشراكات على أساس أحكام علمية موضوعية.

جيم- إدارة المخاطر في المنظمة

42- تتوافر عملية لتقييم المخاطر وأدوات لمراعاة العناية الواجبة لتقييم الشراكات مع القطاع الخاص. ويولى اهتمام خاص للمخاطر التي يمكن أن تؤثر على سمعة المنظمة كمنتدى محايد ومنظمة قائمة على المعرفة. وتضم هذه المخاطر على سبيل المثال ما يلي: تضارب المصالح؛ وممارسة نفوذ يجاوز الحدود في وضع المعايير؛ ومنح ميزات غير عادلة لشركات محددة.

43- وتشمل عملية تقييم المخاطر إجراء فحص أولي واستعراض من جانب لجنة المنظمة للشراكات والرصد والتقييم. وتقدم هذه اللجنة مقترحات إنشاء الشراكات أو رعايتها للحصول على موافقة عليها من لجنة الشراكات، التي يرأسها المدير العام، وتتألف من أعضاء الإدارة العليا. وتحصل لجنة الشراكات على دعم من اللجنة الفرعية المعنية بالاتفاقات المالية والاتفاقات الأخرى التي يتمثل دورها في "استعراض ودراسة المقترحات المقدمة لإقامة شراكات، وحالات التقييم المسبق لها لإحالتها إلى لجنة الشراكات والحصول على موافقتها."

44- ووُضعت أدوات لتبسيط هذه العملية. وهي تشمل: إجراء فحص يتوخى العناية الواجبة على أساس معايير الأمم المتحدة الموحدة وعوامل المخاطر المتعلقة بمنظمة الأغذية والزراعة تحديدا؛ وقاعدة بيانات عن الشراكات السابقة والحالية مع القطاع الخاص؛ وتدريب الموظفين وتوفير مكتب للمعاونة. والغرض من هذه الأدوات هو تقليل المخاطر وضمان امتثال الشركاء المحتملين المختارين من القطاع الخاص لمهمة المنظمة وولايتها، ولمبادئ المنظمة وخطوطها التوجيهية.

45- وترد توجيهات تنفيذية مفصلة لاختيار الشركاء وإقامة الشراكات في المبادئ والخطوط التوجيهية لتعاون المنظمة مع القطاع الخاص.

سادسا- تنفيذ الإستراتيجية

46- تُكمل إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص خطة للتنفيذ (أنظر الملحق) متعلقة بالمشاركة المتعددة الأوجه مع القطاع الخاص، سيجري تحديثها بانتظام.

47- ويتولى حاليا فرع الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية تنسيق مشاركة المنظمة مع القطاع الخاص. وتعمل هذه الوحدة كجهة حافزة وكمركز اتصال لتوسيع نطاق علاقات المنظمة مع القطاع الخاص وجودتها وعددها وتأثيرها، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

48- وستشمل خطة التنفيذ تقديم تدريب وبناء قدرات الموظفين في المقر والمكاتب الميدانية، وإنشاء قاعدة بيانات مؤسسية للمعارف والدروس المستفادة من الشراكات مع القطاع الخاص.

49- ويجرى التنفيذ بالتشاور والتعاون الوثيقين مع الوحدات التنفيذية ذات الصلة، ولا سيما المكاتب الإقليمية، وإدارة التعاون التقني، ومكتب الشؤون القانونية، ودائرة المشتريات.

خطة التنفيذ **خطة العمل الخاصة بالتعاون مع القطاع الخاص (2011–2013)**			
الإجراء الرئيسي 1: وضع الصيغة النهائية لإستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص			
الأنشطة		**المخرجات**	**الجدول الزمني**
1–	عرض مسودة إستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص على لجنة الشراكات بالمنظمة	– الحصول على توجيهات من لجنة الشراكات	سبتمبر / أيلول 2011
2–	عرض مسودة إستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص على الاجتماع المشترك للجنتي البرنامج والمالية	– الحصول على توجيهات من الأعضاء – تنقيح مسودة الإستراتيجية	أكتوبر/ تشرين الأول 2011
3–	مواصلة استعراض مسودة الإستراتيجية، مع تركيز خاص على المكاتب الميدانية	– الحصول على تعليقات وتوصيات	نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 إلى أوائل 2012
4–	التشاور مع مجموعة إستراتيجية من الشركاء من القطاع الخاص وتبادل المعلومات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى	– الحصول على تعليقات وتوصيات من أجل اتباع نهج تنفيذي استباقي	نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 إلى أوائل 2012
5–	وضع الصيغة النهائية للإستراتيجية وعرضها على لجنة الشراكات وعلى الإدارة	– استعراض لجنة الشراكات للإستراتيجية وموافقتها عليها	يتقرر فيما بعد (2012)
6 -	عرض الإستراتيجية الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص على الاجتماع المشترك للجنتي البرنامج والمالية	– الحصول على تعليقات ومزيد من التوجيهات من الأعضاء	2012
7–	العرض النهائي للإستراتيجية على الأعضاء	– إقرار الإستراتيجية في مجلس المنظمة	2012
الإجراء الرئيسي 2: تنفيذ إستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص			
الأنشطة		**المخرجات**	**الجدول الزمني**
8–	تيسير/ دعم وضع إطار متكامل ومنسق لحوار أصحاب المصلحة المتعددين ومشاركتهم في العمل المتعلق بالسياسات، ووضع القواعد، وبرامج التنمية، والعمل في مجال الدعوة	– إنشاء أو تعزيز آليات وعمليات للتشاور مع القطاع الخاص	المرحلة الأولى أُنجزت. وتستمر الأنشطة حتى 2012 وما بعدها
9–	تشجيع/ تيسير مشاركة القطاع الخاص في العمليات التي تتعامل مع الأمن الغذائي والتغذية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والمحلي	– تعزيز مشاركة القطاع الخاص في حلقات العمل والمؤتمرات والحلقات الدراسية التي تنظم بالتعاون مع الوحدات التقنية في المنظمة، والوكالات الشقيقة، والجهات المعنية في القطاع الخاص بشأن مشاركة القطاع الخاص في التنمية. – زيادة مشاركة القطاع الخاص في عملية لجنة الأمن الغذائي العالمي.	تستمر الأنشطة حتى 2013

خطة التنفيذ **خطة العمل الخاصة بالتعاون مع القطاع الخاص (2011–2013)**			
		– زيادة التعاون مع القطاع الخاص على كل من المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، لا سيما من خلال إقامة صلات مع الآليات والشبكات القطرية للأمن الغذائي والتغذية (مثل التحالف بشأن مكافحة الفقر وسوء التغذية، وغيره من آليات الأمن الغذائي القطرية).	
10–	تقديم الدعم التقني لموظفي المنظمة في تحديد المبادرات الجديدة في مجال الشراكات	– تعزيز تنمية قدرات المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية على إدارة التعاون مع القطاع الخاص على المستوى الميداني	المرحلة الأولى أُنجزت. وتستمر الأنشطة حتى 2013
11–	إطلاق الشراكات الإستراتيجية الجديدة	– بدء أربع شراكات جديدة كل سنة وفقاً لمجالات المشاركة	تستمر الأنشطة حتى 2013
12–	عملية استعراض سنوية للإستراتيجية	– تنفيذ وتحسين الإستراتيجية	تستمر الأنشطة حتى نهاية 2013
المجال الرئيسي 3: مراجعة ونشر مبادئ المنظمة وخطوطها التوجيهية بشأن الشراكات			
الأنشطة		**المخرجات**	**الجدول الزمني**
1–	توحيد المبادئ والخطوط التوجيهية للتعاون مع القطاع الخاص	– إعداد المبادئ والخطوط التوجيهية للتعاون مع القطاع الخاص ووضعها في صيغتها النهائية – تعزيز القدرة على التشارك مع كيانات القطاع الخاص على المستوى الميداني وعلى مستوى المقر الرئيسي – نشر المبادئ التوجيهية في جميع وحدات المقر الرئيسي للمنظمة، وكذلك في المكاتب الميدانية	المرحلة الأولى أُنجزت، بما في ذلك مسودة ورقة موحدة سيجرى الانتهاء منها في أوائل 2012 ويجري النشر خلال 2012
2–	تحديث السياسات والإجراءات والخطوط التوجيهية الداخلية للتشارك مع القطاع الخاص	– تبسيط السياسات والإجراءات الداخلية – تقديم توصيات لمراجعة الوثائق القانونية والإدارية ومن بينها، حسب الاقتضاء، النصوص الأساسية للمنظمة	اعتباراً من 2011/04؛ وتستمر الأنشطة حتى 2013
الإجراء الرئيسي 4: ممارسة العناية الواجبة ونظام الفحص			
الأنشطة		**المخرجات**	**الجدول الزمني**
1–	عملية مستمرة لتقييم الشركاء من القطاع الخاص	– صيغة نهائية لأداة الفحص المسبق من منطلق ممارسة العناية الواجبة لتقييم الشركاء المحتملين من القطاع الخاص، كأساس للجنة الفرعية المعنية باستعراض الاتفاقات المالية وغيرها من الاتفاقات	المرحلة الأولى أُنجزت، وتستمر الأنشطة حتى 2013

خطة التنفيذ خطة العمل الخاصة بالتعاون مع القطاع الخاص (2011–2013)			
		– إنشاء قاعدة بيانات للجهات الفاعلة من القطاع الخاص التي سبق فحصها، تتماشى مع أدوات الأمم المتحدة للفحص المسبق وقواعد بياناتها وممارساتها	
الإجراء الرئيسي 5: تقييم الشراكات مع القطاع الخاص ورصدها			
	الأنشطة	**المخرجات**	**الجدول الزمني**
1–	استعراض تعاون المنظمة مع القطاع الخاص (2005–2010)	– تجميع الدروس المستفادة – تحديد أفضل الممارسات – تسليط الضوء على التوصيات بشأن طريق المضي قدماً – تبادل المعلومات عن طريق المنتديات ذات الصلة (لجنة الشراكات، واللجنة الفرعية المعنية باستعراض الاتفاقات المالية وغيرها من الاتفاقات، وجماعة العمل المشتركة بين الإدارات، والبوابة الشبكية، والتدريب)	انجاز الاستعراض بحلول نهاية 2011، ويجري تبادل المعلومات في النصف الأول من عام 2012
2–	تحديث قاعدة بيانات المنظمة بشأن القطاع الخاص	– تنقيح قاعدة بيانات المنظمة (نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية) بتضمينها بيانات القطاع الخاص وإتاحتها بشكل مباشر لموظفي المنظمة والشركاء الرئيسيين	المرحلة الأولى بدأت. والإنجاز متوقع في النصف الأول من عام 2012
3–	تصميم منهجية لرصد الشراكات وتقييمها ووضع تلك المنهجية وتجريبها	– وضع وتنفيذ أدوات للرصد والتقييم – ضمان احتواء قواعد البيانات على أحدث المعلومات	المرحلة الأولى أُنجزت. وتستمر الأنشطة حتى 2012/12
الإجراء الرئيسي 6: دعم الشراكات مع القطاع الخاص			
	الأنشطة	**المخرجات**	**الجدول الزمني**
1–	وضع قائمة "الأوامر والنواهي" بشأن التشارك مع القطاع الخاص	– توفير خطوط توجيهية واضحة للمقر الرئيسي وللمكاتب الميدانية وتبادل أفضل الممارسات معهما في مجال التشارك مع القطاع الخاص	المرحلة الأولى أُنجزت. والأنشطة مستمرة حتى 2012
2–	توفير دليل للمقر الرئيسي وللمكاتب الميدانية عن الأنواع المختلفة من المشاركة	– تعميم مبادئ الفحص المسبق من منطلق ممارسة العناية الواجبة وتدابير إدارة المخاطر على المقر الرئيسي وعلى المكاتب الميدانية	تستمر الأنشطة حتى 2012/12

خطة التنفيذ خطة العمل الخاصة بالتعاون مع القطاع الخاص (2011–2013)			
الإجراء الرئيسي 7: التدريب على الشراكات			
	الأنشطة	**المخرجات**	**الجدول الزمني**
1–	استحداث أدوات للإدارة الإستراتيجية للشراكات بالتشاور مع المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية	– وضع وحدات تدريبية للشراكات الإستراتيجية وبناء القدرات – إعداد مطبوع وقرص مدمج عن "إدارة الشراكات"	تستمر الأنشطة حتى 2013
2–	الاضطلاع بأنشطة تدريبية في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية بشأن الشراكات الإستراتيجية	– تجريب وحدات التدريب التجريبية بشأن إدارة الشراكات الإستراتيجية مع القطاع الخاص	صممت في عام 2011، وشُرع فيها وبدأ تنفيذها في عام 2012 ، وتستمر حتى 2013
الإجراء الرئيسي 8: إبلاغ الجماهير الداخلية والخارجية			
	الأنشطة	**المخرجات**	**الجدول الزمني**
1–	إبلاغ موظفي المنظمة والجماهير الخارجية بالإستراتيجية الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص وبالمبادئ التوجيهية للتعاون مع القطاع الخاص	– الانتهاء من إعداد الموقع الشبكي الجديد للمنظمة بشأن القطاع الخاص – استحداث أدوات لتبادل المعارف (حلقات دراسية، وشبكة داخلية، وبوابة الأمم المتحدة وقطاع الأعمال)	المرحلة الأولى أُنجزت، ويؤدي الموقع الشبكي عمله، وتستمر الأنشطة حتى 2012